

الترادف والمشارك والتضاد: نماذج من معجم تاج العروس للزبيدي

Synonymy, Polysemy, and Antonymy: Examples from Al-Zabidi's Taj al-Arus Dictionary

أ.د. إدريس بن خويا

د. فاطمة برماتي

ط.د. عبد الوافي عبد الوافي*

جامعة أحمد درايعية أدرار،

جامعة أحمد درايعية أدرار،

جامعة أحمد درايعية أدرار،

مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا

مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا

مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا

benkhoia.idriss@gmail.com

f.bermati@gmail.com

abdelwafiabdelouafi@gmail.com

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٠٦/٠٢

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٣/١٢

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠١/٢٦

ملخص:

هدفت الدراسة الى التأصيل لقضية اللفظ والمعنى في العربية، وما ينتج عنها من علاقات دلالية، كانت ولا زالت تعتمد كوسائل لشرح وتفسير المعنى المعجمي للمفردات، فكان الجزء النظري حول الترادف؛ والمشارك؛ والتضاد، وذلك بتحديد المفاهيم، وعرض موقعي الإثبات والانكار، والبحث في أسباب تلك الظواهر. أما الجزء التطبيقي فتمثل في نماذج لتلك الظواهر الدلالية، من ترادف؛ ومشارك؛ وتضاد؛ المثبوتة في معجم تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مرتضى الزبيدي، والتي تعد وسيلة من وسائل تفسير وشرح المعنى المعجمي عند علماء اللغة العرب. لنخلص في نهاية الورقة البحثية إلى جملة من النتائج أثبت أصالة العلاقات والقضايا الدلالية في الدراسات المعجمية العربية، وأهميتها في تفسير وتوضيح المعنى المعجمي عند العرب في مؤلفاتهم، وقد ذيل كل مبحث بنماذج وأمثلة من التاج.

الكلمات المفتاحية: علاقة دلالية؛ ترادف؛ مشترك؛ تضاد؛ تاج العروس؛ الزبيدي.

Abstract:

The study aimed to establish the issues of wording and meaning in Arabic and the resulting semantic relationships, which are used to explain and interpret the lexical meaning of words. The theoretical part focused on synonymy, polysemy, and antonymy by defining concepts, presenting positions of affirmation and denial, and exploring the causes of these phenomena. The practical part, on the other hand, involved examples of these semantic phenomena—synonymy, polysemy, and antonymy—found in the dictionary Taj al-Arous from Jawhar al-Qamoos by Sayyid Murtada al-Zabidi, which is considered one of the key resources for Arabic linguists to interpret and explain lexical meanings. At the end of the research paper, we presented a set of conclusions that affirm the authenticity of semantic relationships and issues in Arabic lexical studies, highlighting their importance in interpreting and clarifying lexical meanings in the works of Arab scholars. Each section was supplemented with examples and models from Taj al-Arous.

Keywords: Semantic relationship; Synonymy; Polysemy; Antonymy; Taj al-Arous; Al-Zabidi.

*المؤلف المرسل (عبد الوافي عبد الوافي)

المقدمة

من المعلوم لدى علماء اللغة، سواءً القدامى أو المحدثين، أنّ اللغة تتمتع ببنية ثنائية؛ حيث تتكون من الدال (اللفظ) والمدلول (المعنى). ومن الطبيعي أن تكون الألفاظ قد وُضعت في الأصل للتعبير عن معاني محددة وثابتة، بحيث يرتبط كل مدلول بلفظ معين. ومع ذلك، فإنه من المؤكد أيضاً أنّ هذه الألفاظ والمعاني ليست جامدة، بل تخضع للتطور والتغير بمرور الزمن. وذلك لأنّ اللغة ظاهرة اجتماعية ديناميكية، مما أدى إلى تداخل المعاني وتقارب الألفاظ، فأفرز مجموعة من العلاقات الدلالية التي تختلف عن الأصول اللغوية التقليدية. ولا يمكن تجاهل هذه الظواهر أو إنكارها، وهو ما يبرر الاهتمام بدراسة بعض القضايا الناتجة عن علاقة اللفظ بالمعنى وتعددهما مثل الترادف، والمشارك اللفظي، والتضاد، نظراً لأهميتها البالغة في تفسير المعاني في المعاجم العربية. وللإجابة عن إشكالية البحث، تم اعتماد المنهج الوصفي مدعوماً بأداة التحليل، وذلك لدراسة ظواهر وعلاقات الترادف والتضاد والمشارك اللفظي في المدونات التراثية العربية، مع التركيز على معجم تاج العروس للزبيدي.

I. مفهوم الترادف

يُعتبر الترادف في اللغة العربية واحدة من أبرز القضايا الدلالية التي نالت اهتماماً واسعاً من قبل اللغويين العرب القدماء، قبل أن يلتفت إليها المحدثون. وقد اعتمد الزبيدي على هذا المفهوم في تفسير المعاني المعجمية في مؤلفه الشهير معجم تاج العروس من جواهر القاموس، وهو ما سنلاحظه من خلال النماذج التي سنستعرضها لاحقاً. وفي البداية نتناول مفهوم الترادف. وإذا تناولنا الترادف كمصطلح من مصطلحات علوم اللغة، نجد أنه يحمل دلالتين: الأولى لغوية، والثانية اصطلاحية. فما دلالة الترادف؟

I. ١. الترادف لغة

تناول علماء المعاجم اللغوية معنى الترادف في اللغة، واتفقوا على أنّ دلالاته اللغوية العامة تدور في فلك التتابع بشكل مطلق، سواء كان تنابعاً للأشياء أو للأشخاص. كما يشمل هذا التتابع تنابع الألفاظ وارتباطها ببعضها البعض. ويمكن ملاحظة هذا المعنى بشكل أقرب إلى الاصطلاح في معجم تاج العروس، حيث خصص الحديث عن الترادف في سياق الأسماء، فقال: "ترادفاً: تنابعا، يُقال: ترادف الشيء أي تبع بعضه بعضاً، والمترادف هو أن تكون هناك أسماء متعددة لشيء واحد، وهي ألفاظ مولدة ومشتقة من تراكم الأشياء" في الوضع والاستعمال (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٢٣: ٣٣٥). ويتبين من هذا التعريف الشامل أن الترادف كصيغة صرفية مأخوذ من الجذر اللغوي (رذف)، الذي يحمل في دلالاته معنى التبعية والخلافة (حيدر، ٢٠٠٥م: ١٢٨). وبالتالي، فإنّ المقصود بالتتابع في هذا السياق هو تنابع المشاركة بين التابع والمتبوع في الوضع والاستعمال، لا تنابع الترتيب بينهما.

I. ٢. الترادف اصطلاحاً

قبل الخوض في تعريف الترادف اصطلاحياً، يجدر بنا أن نُسلط الضوء على الدور الكبير الذي لعبه العرب في تأصيل هذا المفهوم ضمن معاجم اللغة العربية. فقد أولوا اهتماماً كبيراً بمصطلح الترادف في مؤلفاتهم، بل كانوا رواداً في دراسة مثل هذه القضايا الدلالية المتعلقة باللفظ والمعنى في اللغة. ويُعد سيويو من أوائل العلماء الذين تناولوا أنواع

العلاقات الدلالية الناتجة عن التفاعل بين اللفظ والمعنى، من غير اصطلاح له. فقد أشار إلى أنّ كلام العرب يشمل حالات متعددة، منها اختلاف اللفظين نتيجة لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين مع وحدة المعنى، وكذلك اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين. وقد ضرب أمثلة على ذلك، مثل استخدام لفظي الفعلين جلس وذهب للدالتين المتباينتين، وكذا تناوله للفظي الفعلين ذهب وانطلق للتعبير عن المفهوم الواحد، بالإضافة إلى استخدام لفظ الفعل وَجَدَ الذي يحمل دالتين مختلفتين حسب استعماله في السياق، كمعنى الغضب أو العثور على شيء مفقود (سيبويه، ١٩٨٢م، مج ١: ٢٤). وقد تناوله الزبيدي ضمن حديثه عن المقصد السادس من مقدمة معجمه تاج العروس من جواهر القاموس.

ويُعرّف الترادف في أوسع وأشمل مفاهيمه بأنه دلالة عدة كلمات مختلفة في الشكل والمبنى على معنى واحد. وقد تناول الغزالي هذا المفهوم موضحاً أنّ الترادف يشير إلى وجود ألفاظ متعددة أو صيغ مختلفة تُطلق على مسمى واحد، مثل كلمتي الخمر والعقار، أو لفظي الليث والأسد. وبشكل عام، يشمل الترادف كل اسمين أو أكثر يُطلقان على شيء واحد دون وجود فرق بينهما في الوضع أو الاستعمال (عكاشة، د.ت: ٥١).

وباختصار، يمكن القول بأنّ دلالة الترادف في اللغة ترتبط بفكرة التابع، سواء أكان تابعاً للأشياء أو للأشخاص، وهو ما ينعكس أيضاً في تنابع الألفاظ الدالة على معنى واحد في الاصطلاح اللغوي. وكما أن التابع في المفهوم اللغوي لا يعني مجرد الترتيب التسلسلي، بل يشير إلى المشاركة بين التابع والمتبوع في الفعل، فإن الترادف اصطلاحاً يعبر عن تنابع الأفعال أو الأسماء وتشاركها في الدلالة على نفس المعنى. غير أن الترادف بين ألفاظ اللغة يتطلب وجود اختلاف في المبنى بين مجموعة من المفردات مع اتفاقها أو تقاربها في المعنى الجوهرية. وهذا ما يدفعنا إلى استعراض مواقف علماء اللغة حول علاقة الترادف، بين من يرى إمكانية وقوعها وبين من ينفي ذلك تماماً.

II. الترادف بين الإثبات والانكار

تناول العديد من الدارسين ظاهرة الترادف من وجهة نظر العلماء القدماء، وعلى رأسهم السيوطي في كتابه المزهر. ومع ذلك، فإن القليل منهم تناولوا هذه العلاقة من منظور لغوي حديث. وقد أدى هذا إلى اختلاف واسع بين اللغويين العرب القدماء حول إثبات وجود الترادف في اللغة العربية أو إنكاره. وقد قام الزبيدي بتلخيص آراء العلماء حول هذه القضية بشكل موجز في مقدمة معجمه الشهير تاج العروس من جواهر القاموس.

II. ١. المشتون للترادف

فريق أثبت وجود علاقة الترادف، واحتج لوجوده في اللغة، وساقوا لذلك حججاً، مفادها أنّ من يثبت الترادف يقر أنّ بين الألفاظ المترادفة مشكلة، وأنّ بينها قدرًا من الدلالة يسمح بنباية أحدها عن الآخر في الكلام، كما أنّ من مبرراتهم في إثبات الترادف هو اعتباره وسيلة من وسائل التفنن في أساليب التعبير البلاغي وطريقة من طرق الإفصاح والبيان في كلام العرب (السيوطي، ١٩٩٢م، مج ١: ٤٠٦). والظاهر من خلال ما توصلت له بعض الدراسات والأبحاث حديثاً أنّ مثبتي الترادف انقسموا إلى قسمين اثنين في تناول مفهوم الترادف، فمنهم من حدّد وصيّق من وقوعه في اللغة، واشترط له شروطاً تقيد من انتشاره، ومنهم من أطلق مفهومه ولم يشترط لاستعماله شروطاً،

و نجد من طائفة الأولين الرازي؛ وقد علل موقفه بحصر الترادف في بعض الألفاظ التي تتطابق فيها المدلولات من غير وجود أي تفاوت بينها في الوضع أو الاستعمال، فأخرج من الترادف مفردات السيف والصارم...، لتفاوت لفظي الصارم بمزيد معنى قد يميزها عن لفظ السيف (حامد هلال، د.ت: ٦٠). فيكون لكل لفظ دلالة الخاصة والتي ليست في غيره من الألفاظ. ولعل في إثبات الترادف مطلقاً من غير قيد، أو إثباته مع الحد منه لإقرار بوجوده في اللغة، إلا أنّ في الحد من شأنه والسعي إلى التضييق من وقوعه لدافع إلى ظهور فريق يُنكر الترادف في لغة العرب.

II. ٢. المنكرون للترادف

على الجانب الآخر من القضية، نجد فريقاً من العلماء ينكرون وجود الترادف في اللغة العربية، وذلك بسبب الفروق الدقيقة التي يلاحظونها بين الكلمات التي يعتبرها الفريق الأول مترادفة. فمثلاً، يرى هذا الفريق أنّ هناك اختلافات بين كلمات مثل إنسان وأناسي، أو قعود وجلوس، أو كاس وكوب...

ومن أبرز المنكرين للترادف ثعلب، الذي اعتبر أنّ الألفاظ التي يُرغم أنّها مترادفة تختلف في صفاتها ومعانيها. فمثلاً، يرى أنّ كلمتي "الإنسان" و"البشر" تحملان معاني مختلفة؛ فالأولى تُطلق باعتبار النسيان أو الإناس، بينما الثانية تُطلق باعتبار ظهور البشرة (السيوطي، ١٩٩٢م، مج ١: ٤٠٣). وعليه ينفي المنكرون أنّ تكون لفظتا الإنسان والبشر من المترادفات في كلام العرب وأمثلة ذلك كثيرة. وشبيه هذا ما روى الإمام السيوطي من أنّ أبا علي الفارسي (ت. ٣٧٧ هـ) لم يُجزه في اللغة. وبرز في موقف الإنكار أبو هلال العسكري مؤلف كتابه الفروق في اللغة، ولعله تكلف في ردّه بحجج ترتكز على القول بالفروق بين تلك الألفاظ (أبو هلال العسكري، ٢٠٠٣م: ٣٥). وهنا سنخصص الحديث عن ابن فارس (ت. ٣٩٥ هـ) والذي يتوافق في الرأي مع أبي هلال العسكري وأبي علي الفارسي وثعلب في أن العرب في استعمالاتها اللغوية تُطلق على مسمى الشيء الواحد عدد مختلف من الأسماء، ومن جملة ذلك إطلاقهم على آلة السيف صفة المهند والحسام... وغيرها، غير أنّ ابن فارس كواحد من أبرز المنكرين لعلاقة الترادف ينتقد هذا القول ويؤكد بأنّ الاسم الواحد هو السيف وما دونه من الأسماء الأخرى كالمهند والصارم والحسام... وغيرها إنما هي صفات وألقاب، لأنها تتفاوت وتباين في دلالاتها، ونفس الكلام ينطبق على الأفعال، فابن فارس يروي ويتّفق ما يثبت موقفه في نفي الكثير من الألفاظ التي رأى فريق الإثبات أنها مترادفة مثل تناولهم للأفعال: مضى وذهب وانطلق... وكذا تمثيلهم للمترادفات بالأفعال في: قعد وجلس ورقد ونام وهجع، فهاته الأفعال في نظره ليست من الترادف في شيء لتفاوت وتباين معانيها بين القعود والجلوس وكذلك الأمر في كثير من الأفعال والأسماء (ابن فارس، ١٩٩٣م: ٩٧، ٩٨).

ونخلص من ذلك إلى أنّ ابن فارس في كتابه الصاحبي وإن كان يُقَسِّر ويوضح أنّ بين اللفظين مشاكلة، وأنّ بينهما قدراً من الدلالة يسمح بنباية أحدهما عن الآخر في الكلام، ولكنه يؤكد ويعلل بأنّ لكل لفظ منهما دلالة خاصة ليست في الآخر. وبهذا نجد أنّ ابن فارس ينكر الترادف التام وينفيه كما سبق، بل ويضيق من مجاله حتى تكون لكل لفظة دلالة مخصوصة تميزها عن غيرها من الألفاظ التي تقارنها في المعنى. وإنّ كان ضيق من مجال الترادف ولم يوسع فيه إلا أنه لم ينكره جملة وتفصيلاً، وإنما أنكر الترادف التام فقط؛ وأثبت الجزئي.

II. ٣. موقف المحدثين

لم تقتصر ظاهرة الترادف على دراسة القدماء فحسب، بل امتدت إلى المحدثين أيضاً، حيث انقسموا إلى فريقين: فريق يؤيد وجودها وفريق آخر ينكرها. ومن بين المحدثين، نجد أولمان يتفق مع مذهب ابن فارس من القدماء في إنكاره الترادف التام، حيث يرى أنه نادر الحدوث، إذ يفترض التماثل التام بين الألفاظ في جميع السياقات، وهو أمر غير واقعي. ويشير إلى أن الألفاظ التي يُعتقد أنها مترادفة تظهر مع مرور الوقت فروقاً دقيقة في المعنى، مما يجعل كل لفظ مستقل بجانب من جوانب المدلول الواحد (أولمان، ١٩٦٢م: ٩٧). غير أن إنكار الترادف بشكل مطلق قد يكون مبالغاً فيه إذا تجاهلنا سنة التطور اللغوي والتغيرات التي تطرأ على دلالات الألفاظ عبر الزمان والمكان. فحتى القرآن الكريم، على قداسته، فسّر العلماء بعض ألفاظه بما يرادفها، كما أجازوا رواية الحديث النبوي بالمعنى، مما يدل على أن الترادف موجود في اللغة العربية ويُعتمد عليه في فهم النصوص الشرعية.

III. أسباب وقوع الترادف

يُعزى وقوع علاقة الترادف في اللغة إلى أسباب متعددة، تشمل الجوانب الصوتية والمعجمية وغيرها. وقد لخص السيوطي (١٩٩٢م، ج ١: ٤٤٥، ٤٦٠) أسباب الترادف في سببين رئيسيين: الأول، وهو الأكثر شيوعاً، أن يكون الترادف ناتجاً عن وضع لغوي من قبل قبيلتين مختلفتين، حيث تضع كل قبيلة اسماً مختلفاً للمسمى نفسه دون علم إحداها بالأخرى. ومع مرور الوقت، يشتهر الاسمان ويُنسى واضعاها، أو يختلط وضع أحدهما بالآخر. وهذا مبني على فكرة أن اللغة اصطلاحية بطبيعتها. أما السبب الثاني، وهو أقل شيوعاً، فيتمثل في أن يكون الترادف ناتجاً عن وضع لغوي من قبل شخص أو جهة واحدة. ولهذا النوع فوائد عديدة، منها تعدد الوسائل للتعبير عما في النفس، بالإضافة إلى التوسع في استخدام أساليب الفصاحة والبلاغة في النثر والشعر.

إنّ اعتراف علماء اللغة بغموض أسباب التسمية يُضعف موقف المنكرين لظاهرة الترادف، حيث أضاف المحدثون أسباباً أخرى لوقوعها. ومن هذه الأسباب تعدد الأسماء للشيء الواحد باختلاف اللهجات، حيث تختلف القبائل في تسمية الشيء نفسه. كما أن تحول الصفات إلى أسماء يلعب دوراً في ذلك، حيث يُوصف الشيء بصفات مختلفة بحسب خصائصه، فتتحول هذه الصفات إلى أسماء تُنسى معها صفة الوصفية، كما في أسماء السيف مثل الصارم والبتار. بالإضافة إلى ذلك، يساهم توليد الألفاظ الجديدة والتطور الصوتي كالقلب والإبدال في ظهور الترادف، علاوة على الاقتراض من اللغات الأخرى، حيث تُستعار كلمات من لغات مختلفة وتُستخدم في العربية (حيدر، د.ت: ١٣٢، ١٣٤). ويخلص السيوطي (١٩٩٢م، مج ١: ٤٠٥) بعد مناقشة آراء اللغويين إلى أن من يعتبر الألفاظ مترادفة ينظر إلى اتحادها في الدلالة على الذات، بينما من يرفض الترادف ينظر إلى اختصاص بعض الألفاظ بمعاني إضافية، مما يجعلها تشبه المترادفة في الذات والمتبانية في الصفات. ويمكن اعتبار اختلاف أسباب وقوع الترادف بين الأصالة والمعاصرة نعمة للغة العربية، حيث يساهم في توسيع مدارك التعبير وتوفير مرونة لغوية تلبي احتياجات المتحدثين.

IV. علاقة الترادف وأثرها في تفسير المعنى المعجمي في معجم تاج العروس للزبيدي

يستخدم الزبيدي في معجمه تاج العروس أدوات متنوعة لشرح المعاني وتوضيحها، ومن أبرزها الشرح بالترادف. فمن خلال النظر إلى منهجه، نجد أنه يعتمد على تفسير المداخل اللغوية باستخدام كلمات أخرى تحمل معاني مشابهة أو تقارب المعنى الجوهرية للمادة اللغوية. وقد استخدم الزبيدي هذه الطريقة بشكل واسع في معجمه، حيث يشرح الكلمة بمرادفها التام أو شبه التام، أو مجموعة من الكلمات المترادفة التي توضح معناها، وهو أسلوب شائع في المعاجم العربية القديمة وخاصة في معجم تاج العروس.

اعتمد الزبيدي في شرحه للمعنى المعجمي على علاقة الترادف وبأشكال متعددة، فتارةً نجده يستخدمه بشكل مستقل، وتارةً أخرى يضيف إليه شواهد تدعم المعنى، وأحياناً يدمج مع وسائل أخرى مثل السياق أو التعريف لتوضيح المعنى بشكل أفضل. ومن أمثلة استخدامه للترادف تفسيره للعديد من الكلمات مثل الجرأة بالشجاعة، والداء بالمرض أو العيب، والضوء بالنور، والنبا بالخبر (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ١: ١٧٠، ٢٢١، ٣١٨، ٤٤٣). كما نجده يشرح كلمات أخرى مثل السنة بالدهر، والشباب بالفتاء أو الحداثة، والخلط بالشوب، والكبر والتهور بالعجب (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٣: ٧٤، ٩٨، ١٦٠، ٣١٨). وفي بعض الأحيان، يكتفي بذكر مرادف واحد للكلمة، بينما في بعض الأحيان الأخرى يذكر عدة مرادفات لتوضيح المعنى بشكل أشمل. كما يستخدم مصطلحات مثل ترادف وتتابع أو عبارات مثل هما معنى واحد عند شرح الأفعال، مثل تفسيره للفعل باء بمرادفه رجع (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ١: ١٣٧، ١٥٣). وتكثر أمثلة شرح الأسماء بمرادفات في المعجم، مثل ترادف القنوت مع الطاعة، والحديث مع الخبر، والبهجة مع الحسن، والحج مع القصد (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٥: ٤٥، ١٠٨، ٤٣٠، ٤٥٩). أما الأفعال، فقليلة مقارنة بالأسماء، ومن أمثلتها شرح الفعل مَرَحَ بأفعال مرادفة مثل فَرِحَ وأَشْرَ وبَطَرَ (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٧: ١١٣).

V. مفهوم المشترك اللفظي

يعد المشترك اللفظي من الظواهر القديمة في اللغة العربية، وخاصية بارزة فيها لا تقل أهمية عن الترادف في شرح المعنى المعجمي عند علماء العربية، لمخالفتها للأصل؛ بأن يكون للدال مدلولاً واحداً؛ وللمدلول دالاً واحداً.

١. V. المشترك في اللغة

يُشتق مصطلح الاشتراك من معنى الاجتماع والمخالطة، حيث يُقال: أشرك فلاناً في الأمر إذا شاركه فيه. ولفظ مشترك يُقصد به ما يجتمع فيه عدة معانٍ متعددة (مجمع اللغة العربية، د.ت.، ج ١: ٤٨٠). ومن هذا المعنى اللغوي أخذت المفردة مدلولها الاصطلاحي.

٢. V. المشترك في الاصطلاح

تناول العرب، سواء قديماً أو حديثاً، مصطلح المشترك اللفظي بأنه اتفاق لفظين في المبني مع اختلافهما في المعنى، بحيث يدل اللفظ الواحد على مدلولين مختلفين أو أكثر، وذلك بناءً على تواضع علماء اللغة. ومن أشهر الأمثلة على المشترك اللفظي في اللغة العربية لفظة العين، التي تحمل معاني متعددة مثل عين الإنسان، وعين الماء، وعين المال، وعين الركبة، وعين الميزان، وغيرها. وقد ضرب ابن فارس مثلاً على ذلك بقوله: "تسمى الأشياء الكثيرة

بالاسم الواحد، نحو: عين الماء، وعين المال، وعين السحاب... (ابن فارس، ١٩٩٣م: ٩٦). ومن خلال ما سبق، يتضح أن المشترك اللفظي يتحقق عندما تؤدي الكلمة الواحدة أكثر من معنى. وسنحاول في هذا السياق استعراض آراء العلماء العرب القدماء والمحدثين حول هذه المسألة.

VI. اختلاف اللغويين في قضية المشترك

كما تناولنا سابقاً مسألة الخلاف حول وقوع الترادف في اللغة بين اللغويين، سواءً في إثباته أو إنكاره، سنتناول أيضاً باختصار اختلاف العلماء حول ظاهرة المشترك اللفظي. وقبل الخوض في هذه المسألة، نشير إلى أن هناك العديد من الكتب العربية التي تناولت هذه الظاهرة منذ وقت مبكر. فقد درس بعض علماء اللغة المشترك اللفظي في القرآن الكريم، بينما اتجه آخرون إلى تحليله في الحديث النبوي الشريف، كما اهتم فريق ثالث بدراسة الظاهرة في اللغة العربية بشكل عام. هذا الاهتمام الواسع بالمشارك اللفظي أدى إلى اختلاف المفسرين وعلماء الفقه والأصول في تأويل العديد من آيات القرآن الكريم ونصوص الأحاديث النبوية، مما دفعهم إلى الاهتمام بالاشتراك اللفظي وباقي العلاقات الدلالية الناتجة عن التفاعل بين اللفظ والمعنى. وكما اختلف العلماء في مواقفهم تجاه الترادف، فقد تباينت آراؤهم أيضاً حول المشترك اللفظي، مما يعكس تنوع وجهات النظر وتعدد المناهج في دراسة هذه الظواهر اللغوية.

VI. ١. المبتون للمشارك

أول ما يلفت الانتباه في مسألة المشترك اللفظي هو إجماع غالبية اللغويين، سواءً القدماء أو المحدثين، على وقوع هذه الظاهرة في اللغة. وقد استدلو على ذلك بنقل أهل اللغة لكثير من الألفاظ المشتركة، حيث يرى بعضهم أن وقوع المشترك أمر حتمي، لأن المعاني غير متناهية بينما الألفاظ محدودة، مما يستلزم اشتراك اللفظ الواحد في أكثر من معنى (صبيح الصالح، ١٩٨٩م: ٣٠٢). ومن بين العلماء الذين أثبتوا وقوع المشترك اللفظي في اللغة العربية ودافعوا عنه نجد أسماء بارزة مثل الخليل بن أحمد، وسيبويه، وأبو عبيدة، والأصمعي، وغيرهم (ابن جني، د.ت.، مج ٢: ٩٣). وقد أكد ابن فارس على وجود المشترك اللفظي حيث خصص باباً بعنوان أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق، وذكر أن المشترك يظهر بأشكال متعددة. فكما ضرب مثلاً للمشارك في الأسماء بلفظة العين، فقد قدم مثلاً للمشارك في الأفعال بلفظ قضى، الذي يحمل معاني متعددة مثل التقدير، والإمضاء، والخلق، والأمر، والإلزام، وغيرها (ابن فارس، ١٩٩٣م: ٢٠١). من خلال هذا يتضح أن وجود المشترك اللفظي في اللغة ينسجم مع طبيعة الاستعمال اللغوي الواقعي، مما يجعل وقوعه أمراً مقبولاً وأقرب إلى الصواب.

VI. ٢. المنكرون للمشارك

أنكر عدد من علماء الأصول واللغة فكرة وقوع الاشتراك اللفظي في اللغة بشكل مطلق، معتبرين أن الأصل في اللغة هو أن يكون لكل لفظ معنى واحد، وأن تعدد المعاني للفظ الواحد أمر غير منطقي. كما رأوا أن المشترك اللفظي يؤدي إلى الغموض والإبهام في المعنى، حيث اعتبروه نوعاً من المجاز الذي يتعارض مع وضوح اللفظ وسلامة المعنى، مؤكدين أن أفضل الكلام هو ما يفهمه السامع بسهولة دون عناء. ولذلك، فقد فسروا هذه العلاقة بأن يكون للفظ معنى حقيقي واحد، بينما تُحمل المعاني الأخرى على المجاز أو على اختلاف اللهجات. ومن أبرز من تبني هذا

الرأي ابن درستويه، الذي تناول لفظ الفعل وَجَدَ وتعدد دلالاته بين العثور والغضب والحب في سياقات مختلفة. ووضح أن هذه المعاني ليست منفصلة، بل تعود إلى معنى واحد وهو إصابة الشيء، سواء كان خيراً أم شراً. وأشار إلى أن الاختلاف في المصادر ناتج عن اختلاف المفعولات، مما أدى إلى تعدد المعاني الظاهرية. وأضاف بأن من لم يتأمل المعاني بعمق ولم يتحقق من الحقائق قد يظن أن اللفظ الواحد يحمل معاني مختلفة، بينما الحقيقة أن هذه المعاني تعود إلى جوهر واحد. كما أشار إلى أن المصادر اللغوية كثيرة التصاريف، وأمثلتها متنوعة، وقياسها غامض، وعللها خفية، مما يقلل الباحثين عنها، ويجعل الصبر عليها نادراً. ولهذا السبب، توهم بعض اللغويين أن هذه المصادر تأتي دون قياس، لأنهم لم يضبطوا قواعدها ولم يدركوا عمقها (السيوطي، ١٩٩٢م، مج ١: ٣٨٤).

VI. ٣. موقف المحدثين

لا يخفى على دارس اللغة أن اللغويين المحدثين إسهامات مهمة لا تقل عن جهود القدماء، حيث أقر معظمهم بوجود المشترك اللفظي في اللغة، وإن كانوا قد ضيقوا من حدوده واستعمالاته، بحيث أخرجوا منه كل ما يمكن رده إلى معنى واحد عام. ومن وجهة نظر المحدثين في إثبات الظاهرة، نجد بالمر يتناول اختلاف معاني الكلمة الواحدة، مؤكداً أن الكلمة نفسها قد تحمل مجموعة من المعاني المختلفة، وهو ما يُعرف بالمشارك اللفظي (بالمر، ١٩٩٥م: ١٠١). ومن بين المثبتين أيضاً صبحي الصالح، الذي يرى أن المشترك اللفظي يُعد وسيلة من وسائل ثراء اللغة العربية، حيث يؤدي تنوع الاستعمال إلى تنوع المعاني، مما يدل على سعة اللغة وقدرتها على التعبير من خلال الاشتراك (صبحي الصالح، ١٩٨٩م: ٣٠٨). وفي المقابل، أنكر فريق آخر من المحدثين، مثل رمضان عبد التواب وأولمان وفندريس، وجود المشترك اللفظي في اللغة العربية بشكل مطلق، معتبرين أنه يخالف أصل الاستعمال اللغوي. وذهبوا إلى أن ما يُعتقد أنه مشترك لفظي في المعاجم يمكن تفسيره بمعنى واحد (عبد التواب، ١٩٩٩م: ٣٣٤).

ونجد فريقاً ثالثاً من المحدثين، يتخذ موقفاً وسطاً بين الإثبات المطلق للظاهرة وإنكارها بشكل تام. ومن بين هؤلاء علي عبد الواحد وإبراهيم أنيس، اللذان انتقدا فريق المنكرين لتعسفهم في الحكم، كما انتقدا فريق المثبتين لإسرافهم في توسيع مفهوم ودائرة المشترك. وقد أوضح إبراهيم أنيس الفرق بين المشترك اللفظي الحقيقي وما يخرج منه إلى المجاز، حيث أشار إلى أن كلمة الهلال مثلاً، التي تُستخدم للإشارة إلى هلال السماء، أو حديد الصيد، أو قلامة الظفر، أو هلال النعل، لا تُعد من المشترك اللفظي لأن المعنى الأساسي واحد، وقد لعب المجاز دوره في تعدد الاستعمالات. أما المشترك اللفظي الحقيقي فيتحقق عندما لا تكون هناك صلة بين المعاني، مثل ما هو مستعمل مع كلمة الأرض التي تعني الكرة الأرضية أو الزكام، أو كلمة الخال التي تعني أخو الأم أو الشامة في الوجه أو الأكمة الصغيرة (أنيس، ١٩٩٢م: ٢١٤). وقد اختلف علماء اللغة المحدثون في نظرهم إلى الظاهرة عن القدماء، حيث قسموا الكلمات التي تحمل أكثر من معنى إلى ثلاثة أنواع: الأول يتمثل في تعدد معاني الكلمة نتيجة لاستعمالها في مواقف مختلفة؛ والثاني يرتبط بالتطور الدلالي المقصود أو غير المقصود؛ والثالث يتعلق باتحاد نطق كلمات مختلفة تدل على معانٍ متباينة نتيجة للتطور الصوتي (محمد سعد، ٢٠٠٢م: ١٣٢).

VII. أسباب نشوء ظاهرة المشترك

بحث العلماء في أسباب وعلل وجود المشترك اللفظي في اللغة، وتوصلوا إلى عدة عوامل رئيسية تفسر هذه الظاهرة. من أهم هذه الأسباب الاستعمال المجازي، حيث تُستخدم الكلمات في سياقات مجازية تُضفي عليها معاني جديدة، كما في كلمة الراوية التي كانت تعني الجمل الذي يحمل قرية الماء، ثم أصبحت تُطلق على القرية نفسها مجازاً، من باب إعطاء الشيء اسم مكانه. ومن الأسباب الأخرى الاقتراض اللغوي، حيث تتبادل اللغات مفردات ما، مثل اقتراض العربية كلمة برج من اللغة اليونانية للدلالة على الحصن، بينما تحمل الكلمة معنى آخر في الأصل العربي، مما يؤدي إلى الاشتراك اللفظي (أنيس، ١٩٩٢م: ١٩٣-١٩٦). كما يُعد التطور الصوتي سبباً آخر لوقوع المشترك، حيث يحدث تغيير في بنية الكلمات إما بالحذف، أو الزيادة، أو القلب المكاني للحروف (واقي، ١٩٤٥م: ١٩٢). بالإضافة إلى ذلك، فإن تعدد اللهجات يُعتبر عاملاً واضحاً في ظهور المشترك اللفظي، حيث تختلف القبائل في استخدام الألفاظ لنفس المعنى (صبيحي، ١٩٨٩م: ٤٠٣). وبهذا يظل المشترك اللفظي من الظواهر الدلالية التي حظيت باهتمام كبير من طرف علماء اللغة قديماً وحديثاً، سواء بالتقليل من حدوثه أو الإقرار بوجوده بشكل مطلق. فهو ظاهرة موجودة في اللغة، ووجودها يُبرز قيمتها وأهميتها في إثراء التعبير اللغوي وتنوعه فضلاً عن دورها في تفسير المعنى المعجمي.

VIII. علاقة المشترك وأثرها في تفسير المعنى المعجمي في معجم تاج العروس للزبيدي

تناول الزبيدي ظاهرة المشترك اللفظي في شرحه وتفسيره لبعض المداخل في معجمه تاج العروس. ومن الأمثلة التي أوردتها كلمتا الجذب والخصب، حيث اعتبرهما ضدان، والتضاد يُعد نوعاً من المشترك اللفظي، كما سيأتي تفصيله لاحقاً عند الحديث عن التضاد (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٢: ١٣٦). كما استخدم مصطلح الاشتراك عند شرحه لمفردة الأوب، التي تحمل في سياقات مختلفة معاني متعددة مثل السحاب، والريح، والسرعة، والقصد، والطريق، والجهة، والناحية (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ١: ٣٤). ومن الأمثلة الأخرى للمشارك اللفظي في معجمه كلمة الثعلب، التي تعني مخرج الماء إلى الحوض، أو الحجر الذي يخرج منه ماء المطر، أو طرف الرمح الداخل في جبة السنان (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ١: ٩١-٩٢). كما أشار إلى أنّ داء الذئب يعني الجوع، وداء الأسد يعني الحمى، وداء الظبي يدل على الصحة والنشاط، بينما داء البطن يشير إلى الفتنة العمياء (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ١: ٢٢١-٢٢٢). وهكذا، يبرز الزبيدي من خلال معجمه اهتمامه الواضح بظاهرة المشترك اللفظي، حيث يوضح كيف يمكن للكلمة الواحدة أن تحمل معاني متعددة تختلف باختلاف السياقات والاستعمالات.

IX. مفهوم التضاد

إنّ علاقة التضاد الدلالي قد لاقت اهتماماً كبيراً لدى علماء اللغة القدامى، الذين بذلوا جهوداً في البحث والتنقيب والتمحيص لفهمها وتحليلها. وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام خاص من قبل علماء المعاجم، حيث اعتمدوا عليها كوسيلة فعالة لإبراز الفروق الدقيقة بين دلالات الألفاظ أثناء تفسيرهم للمعنى المعجمي، وذلك من

خلال دراسة العلاقة بين اللفظ وضده. فمن خلال مقارنة الكلمة بما يعاكسها في المعنى، تمكنوا من توضيح الفروق الدلالية وتعميق فهم المعاني، مما أضاف قيمة كبيرة إلى الدراسات اللغوية والمعجمية.

IX. ١. التضاد لغة

إذا حاولنا تحديد مفهوم التضاد في اللغة، نجد في بعض المدونات العربية الكبرى، مثل لسان العرب، بأن الضد لغةً يعني كل شيء يضاد شيئاً آخر ليغلبه، ف ضد السواد البياض، والموت ضده الحياة، والنهار ضد الليل. كما يُعرف الضد بأنه خلاف الشيء، وجمعه أضداد (ابن منظور، ٢٠٠٤م، ج ٣: ٢٦٣-٢٦٤). وفي القاموس المحيط، يُعرّف الفيروز أبادي الضد بأنه المثل أو المخالف (الفيروز أبادي، د.ت.، ج ١: ٣١٠)، وهو ما يقصده علماء اللغة بالتضاد، حيث يكون للفظ الواحد معنيان متضادان، مما يجعله فرعاً من فروع المشترك أو الاشتراك اللفظي بشكل عام. وقد تناول أبو الطيب اللغوي مفهوم التضاد ليوضح الفرق بين اختلاف المعاني وتضادها، مؤكداً أن الأضداد هي جمع ضد، وأن ضد كل شيء هو ما ينافيه، كما في حالة البياض والسواد. وأشار بأنه ليس كل ما يخالف الشيء يُعتبر ضده، فمثلاً القوة والجهل مختلفان، لكنهما ليسا ضدين، حيث إن ضد القوة هو الضعف، وضد الجهل هو العلم. وبالتالي، فإن الاختلاف أعم من التضاد، لأنه يمكن أن نعتبر كل ضدين مختلفين، ولكن ليس بالضرورة أن يكون كل مختلفين ضدين (أبو الطيب، ١٩٩٦م: ٣٣).

IX. ٢. التضاد اصطلاحاً

أما في اصطلاح العلماء، فإن التضاد في الألفاظ يُعرف بأنه استخدام العرب اللفظ الواحد للتعبير عن معنيين متضادين، بحيث يكون الحرف الواحد مؤدياً إلى معنيين مختلفين أو متناقضين (ابن الأنباري، ١٩٨٧م، ص ١). ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن التضاد يحدث عندما يُستخدم لفظ واحد في لغة واحدة ليدل على معنيين متعاكسين، مما يجعل التضاد لا يعني مجرد الاختلاف، بل التعاكس في المعنى. ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما ذكره ابن فارس، كما نقله السيوطي، حيث أشار إلى أن من عادات العرب أن يسموا المتضادين باسم واحد، مثل كلمة الجون التي تُستخدم للإشارة إلى الأسود والأبيض. وقد أنكر بعض الناس هذا المذهب، معتبرين أن العرب لا تسمي الشيء وضده باسم واحد، لكن ابن فارس أكد أن الذين رووا أن العرب تسمي السيف مهنداً والفرس طرقاتاً، هم أنفسهم الذين رووا أن العرب تسمي المتضادين باسم واحد (السيوطي، ١٩٩٢م، ج ١: ٣٨٧). وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن التضاد أو الأضداد في كلام العرب هو نوع من الاشتراك أو المشترك اللفظي، وهو ما يتجلى في تضاد مدلولي اللفظ الواحد. ومن هذا نستنتج أن كل تضاد يُعد مشتركاً لفظياً، ولكن ليس كل مشترك لفظي يُعد تضاداً.

X. اختلاف اللغويين في التضاد

كما اختلفت آراء العلماء حول علاقة المشترك اللفظي بشكل عام، فلا عَزَّوْ أن تختلف أيضاً وجهات نظرهم حول التضاد والأضداد بشكل خاص، ما بين مؤيد لوجودها ومعتزف بوقوعها، وبين منكر لها ورافض لفكرة حدوثها في اللغة. فقد أقر بعض العلماء بوجود التضاد كعلاقة لغوية، معتبرين أنها تعكس ثراء اللغة وقدرتها على التعبير عن المعاني المتعارضة باستخدام اللفظ نفسه. وفي المقابل، أنكر آخرون وقوع التضاد، معتبرين أن اللفظ الواحد لا يمكن

أن يحمل معنيين متضادين في الوقت نفسه، وأنّ ما يُعتقد بأنه تضاد هو ما يمكن تفسيره من خلال الجواز أو اختلاف السياقات. وهكذا، يظل التضاد موضوعاً خلافياً بين العلماء، وهو يعكس تنوع المناهج والرؤى في دراسة الظواهر اللغوية.

X.١. المثبتون للتضاد

ترجع على مساحة الإقرار بوجود التضاد في اللغة عدد كبير من اللغويين الذين يصعب حصرهم، ومن أبرزهم الخليل بن أحمد، وأبو عمر الشيباني، وقطرب، وأبو عبيدة، والأخفش، وأبو زيد الأنصاري، والأصمعي، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو حاتم السجستاني، وغيرهم ممن أولوا الظاهرة عناية خاصة، فألفوا فيها مصنفات مستقلة (ابن الأنباري، ١٩٨٧م: ١٣؛ الحمد، ٢٠٠٩م: ١٨٠). بالإضافة إلى ذلك، فقد شغلت دراسة الأضداد حيزاً مهماً في بحوث العلماء، سواء في المؤلفات المستقلة أو في المباحث الموزعة ضمن تصنيفات أخرى، مثل دراسة الأضداد في القرآن الكريم.

ومن بين هؤلاء العلماء، برز ابن الأنباري، الذي خصص للظاهرة كتاباً أسماه الأضداد، مؤكداً جواز إفادة اللفظ الواحد معنيين متضادين. وقد علل ذلك بقوله: "إن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه. فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين، لأنه يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحداً" (ابن الأنباري، ١٩٨٧م: ٢). ومع ذلك، فقد اعترف ابن الأنباري وغيره من المؤيدين للظاهرة بأن ألفاظ التضاد قليلة في اللغة العربية، حيث قال: "هذا الضرب من الألفاظ هو القليل الظريف في كلام العرب" (ابن الأنباري، ١٩٨٧م: ٦)، وهو ما يبدو صائباً. كما انضم معظم علماء الأصول إلى جمهور اللغويين في إثبات ظاهرة التضاد، وإن اختلفوا في مدى توسيع أو تضيق مفهومها. فمن الموسعين من بالغ في توسيع نطاق الظاهرة، كما بالغ المضيقون في تضيقها (أحمد مختار، ٢٠٠٩م: ١٩٢). وهكذا، ظلت ظاهرة التضاد موضوعاً خلافياً بين العلماء، يعكس تنوع الرؤى والمناهج في دراسة هذه العلاقة الدلالية.

X.٢. المنكرون للتضاد

أما المنكرون لظاهرة التضاد، فهم قلة نسبياً، ومن أبرزهم ابن درستويه، الذي ألف كتاباً خاصاً لإبطال فكرة الأضداد، والتي تعد نوعاً من الاشتراك اللفظي. وقد سبق له أن أنكر أيضاً وجود المشترك اللفظي. وذكر السيوطي أنّ ابن درستويه فسر كلمة النوء بأنها تعني الارتفاع بمشقة وثقل، كما في قولهم: قد ناء الكوكب عندما يظهر. بينما زعم بعض اللغويين أن النوء يعني أيضاً السقوط، واعتبروها من الأضداد، لكن ابن درستويه أوضح في كتابه إبطال الأضداد الحجة التي تدحض هذا الرأي (السيوطي، ١٩٩٢م، ج ١: ٣٩٦). ولتدعيم موقفهم، استخدم المنكرون حججاً عقلية، مثل ما ذكره تاج الدين الأرموزي محمد بن الحسين (ت. ٦٥٣هـ) في كتابه الحاصل (المخطوط)، حيث أشار إلى أنه لا يمكن للفظ الواحد أن يحمل معنيين متضادين، لأن المشترك يتطلب التردد بين المعنيين، بينما التردد في النقيضين يكون ذاتياً ولا ينشأ من اللفظ نفسه (السيوطي، ١٩٩٢م، ج ١: ٣٨٧). وبالتالي، يرى المنكرون

أن التضاد يتعارض مع طبيعة اللغة ووضوحها، حيث لا يمكن للفظ الواحد أن يعبر عن معنيين متعارضين في الوقت نفسه، وأن ما يُعتقد أنه تضاد يمكن تفسيره من خلال السياق أو المجاز، وليس كظاهرة لغوية أو علاقة دلالية مستقلة.

X.٣. موقف المحدثين

ذهب العديد من المعاصرين إلى اتخاذ موقف وسط بين فريق المؤيدين وفريق المنكرين لظاهرة التضاد، حيث أقرّوا بوجودها ولكنهم رأوا أن كثيراً مما يُصنف ضمن التضاد لا يمكن قبوله (وافي، ١٩٤٥م: ١٤٩-١٥٠؛ صبحي، ١٩٨٩م: ٣٠٩؛ عبد التواب، ١٩٩٩م: ٣٣٩). وعلى غرار القدماء، يميز المحدثون بين التضاد بمعناه التقليدي، أي أن يكون للفظ الواحد معنيان متضادان، وبين التخالّف أو التعاكس، حيث يشير التخالّف إلى وجود كلمتين مختلفتين في اللفظ ومتعاكستين في المعنى. وقد أوضح بالمر هذا التمييز، حيث استخدم مصطلح التضاد للإشارة إلى عكس المعنى للكلمات المقابلة، معتبراً أن التضاد عنصر طبيعي في اللغة، رغم إهماله نسبياً في كتب علم الدلالة وحتى في المعاجم (بالمر، ١٩٩٥م: ١٢٢). ويرى بعض الباحثين أن التضاد نوع من العلاقة بين المعاني، بل إنه قد يكون أكثر وضوحاً من أي علاقة أخرى، حيث إن ذكر معنى معين يستدعي تلقائياً معناه المضاد له في الذهن، خاصة في حالات معينة مثل الألوان، حيث يستحضر ذكر البياض فكرة السواد. وبالتالي، إذا جاز للكلمة الواحدة أن تعبر عن معنيين بينهما علاقة ما، فمن المنطقي أن تعبر أيضاً عن معنيين متضادين، لأن استحضار أحدهما يستتبع استحضار الآخر. وهكذا، يُعد التضاد فرعاً من فروع المشترك اللفظي (أولمان، ١٩٦٢م: ١١٨). من هذا نستنتج أن التضاد حظي باهتمام أقل في كتب المحدثين مقارنة بالعلاقات الدلالية الأخرى، سواء من حيث الكم أو الكيف، مقارنة بحظه من الاهتمام لدى القدماء.

XI. علاقة التضاد وأثرها في تفسير المعنى المعجمي في معجم تاج العروس للزبيدي

يُعتبر التضاد وسيلة مهمة لشرح المعاني المعجمية، حيث يتم توضيح معنى المداخل بالإشارة إلى أضدادها باستخدام مصطلحات مثل ضد، عكس، نقيض، خلاف، أو مقابل. وقد أطلق الحمزاوي على هذه الطريقة اسم المخالفة (الحمزاوي، ١٩٨٦م: ١٦٠). ويرى بعض اللغويين المعاصرين أن الشرح بالتضاد يشبه الشرح بالمرادف أو المقارب، لأن العلاقة التقابلية بين اللفظين تجعل من السهل استحضار أحدهما عند ذكر الآخر، وهو أمر ضروري في شرح الأفعال وأسماء المعاني والصفات (أحمد مختار، ٢٠٠٩م: ١٤٣).

وتكاد لا تخلو المعاجم العربية، سواء كانت قديمة أو حديثة، من استخدام هذه الوسيلة في شرح المعاني، وإن كان استخدامها متفاوتاً في الكثرة. ومن بين هذه المعاجم، يأتي معجم تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مرتضى الزبيدي، الذي اعتمد في شرح بعض مداخله على ذكر أضدادها. فعلى سبيل المثال، نجد قد فسّر الفعل أبطأ بضده أسرع، وعرف الخطأ بأنه ضد الصواب (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ١: ١٥٠). كما فسّر التعب بأنه ضد الراحة (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٢: ٧٣)، وشرح الصعب بخلافه السهل (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٣: ١٩٤). وهذه الطريقة شائعة في شرح الأسماء، أما في الأفعال، فقد تناول الزبيدي شرح الفعل فتح بضده أغلق (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٧: ٥)، وهناك أمثلة أخرى عديدة. كما أن الزبيدي كان يصرح بمصطلح الضد والأضداد أحياناً بشكل مفرد وأحياناً بالجمع. ومن

أمثلة ذلك قوله إن كلمة حدىء تعني الغضب، ولكنها تعني أيضاً العطف عندما تُستخدم في سياق حديث المرأة عن ولدها، مما يجعلها من الأضداد (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ١: ١٩٠-١٩١). وكذلك قوله ربأ المال يمكن أن تعني حفظه أو إهداره، مما يجعلها أيضاً من الأضداد (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ١: ٢٢٧). ومن الأمثلة الأخرى اعتباره بأن الفعل رَفَأَ يمكن أن يعني الإفساد أو الإصلاح، مما يجعله من الأضداد (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ١: ٢٥١). كما ذكر أن كلمة سَتَبَ يمكن أن تدل على القريب أو البعيد، وهي أيضاً من الأضداد (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٣: ٦٣). وكذلك قوله إن الطرب يمكن أن يعني الفرح أو الحزن، مما يجعله من الأضداد (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٣: ٢٦١). ومنه أيضاً أن الشعب يمكن أن يعني الجمع أو التفريق، والإصلاح أو الإفساد، مما يجعله من الأضداد (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٣: ٢٣٣).

ومن المواضيع الأخرى التي ذكر فيها الزبيدي التضاد قوله إن الفعل قاب يمكن أن يعني الهروب أو الاقتراب، مما يجعله من الأضداد (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٤: ٨٨-٨٩). وكذلك قوله إن كلمة كَذَبَ يمكن أن تكون من الأضداد، كما أن كلمة الضد نفسها يمكن أن تكون من الأضداد (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٤: ١٣١). ومن الأمثلة الأخرى قوله إن الفُرحان يمكن أن تعني الشخص الذي لم يصبه أي مرض، أو الشخص الذي أصيب بالقرح، مما يجعلها من الأضداد (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٧: ٤٧). وكذلك قوله إن الفعل نَضَحَ يمكن أن يعني الري أو الشرب دون الري، مما يجعله من الأضداد (الزبيدي، ١٩٨٦م، ج ٧: ١٨٠). وهكذا، يظهر أن الزبيدي استخدم التضاد كوسيلة فعالة في شرح المعاني المعجمية، سواء في الأسماء أو الأفعال، مما يعكس أهمية هذه الطريقة في توضيح دلالات الألفاظ وشرح معانيها.

الخاتمة

العربية لغة القرآن الكريم وآلة العرب في التواصل، ولا يخفى على الباحثين تميزها بوفرة العلاقات الدلالية الناتجة عن التفاعل بين اللفظ والمعنى، أو الدال والمدلول. ومن أبرز هذه العلاقات الدلالية الترادف والمشارك اللفظي والتضاد، ويكمن الدافع من وراء بحثنا لها في محاولتنا الوقوف على جهود اللغويين القدماء حولها، لتأكيد الدور الهام الذي تلعبه المعاجم العربية، مثل معجم تاج العروس للزبيدي، في التأصيل لهذه الظواهر. فقد اعتمد الزبيدي على هذه العلاقات في تفسير وشرح وتوجيه المعنى المعجمي للعديد من ألفاظ العربية. ويمكن تلخيص نتائج بحثنا في النقاط التالية:

- تميز اللغة العربية: تتميز العربية بظواهر لغوية فريدة مثل الترادف والمشارك اللفظي والتضاد، مما أكسبها ثراءً وتنوعاً في التعبير.
- تنوع المفاهيم والأسباب: أدى تنوع مفاهيم وأسباب الترادف والمشارك اللفظي والتضاد إلى تعدد المواقف والآراء بين العلماء.
- اختلاف العلماء: لا يُعد اختلاف العلماء حول هذه العلاقات اختلافاً جوهرياً، بل يعكس تنوع المناهج والرؤى في دراسة اللغة.

— استخدام الظواهر في المعاجم: وردت هذه الظواهر في المعاجم كوسائل لشرح المعنى المعجمي، وإن اختلفت نسب استعمالها بين المعاجم.

المراجع

- (١) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م). الأضداد. تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. (د.ط.). المكتبة العصرية، بيروت.
- (٢) ابن جني، عثمان أبو الفتح. (د.ت.). الخصائص. تحقيق. محمد علي النجار. ط ١. دار الكتاب العربي، جدة.
- (٣) ابن فارس، أحمد. (١٩٩٣م). الصحاحي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. تحقيق. عمر فاروق الضباع. ط ١. مكتبة لبنان.
- (٤) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (٢٠٠٤م). لسان العرب. دار صادر، بيروت.
- (٥) أبو الطيب اللغوي. (١٩٩٦م). الأضداد في كلام العرب. تحقيق. عزة حسن. ط ٢. دار الأطلس، دمشق، سوريا.
- (٦) أبو حيان، محمد بن يوسف أثير الدين. (١٩٩٣م). تفسير البحر المحيط. تحقيق. عادل عبد الموجود وآخرون. ط ١. دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٧) أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سعد. (٢٠٠٣م). الفروق اللغوية. علق عليه ووضع حواشيه محمد باسل عيون السود. ط ٢. دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٨) أحمد مختار، عمر. (٢٠٠٩م). علم الدلالة. ط ٧. عالم الكتب، القاهرة.
- (٩) أحمد مختار، عمر. (٢٠٠٩م). صناعة المعجم الحديث. ط ١. عالم الكتب، القاهرة.
- (١٠) أنيس، إبراهيم. (١٩٩٢م). في اللهجات العربية. ط ٨. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- (١١) أنيس، إبراهيم. (١٩٩٧م). دلالة الالفاظ. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- (١٢) أولمان، ستيفن. (١٩٦٢م). دور الكلمة في اللغة. ترجمة. كمال بشر. ط ١. مطبعة الشباب
- (١٣) بالمر. (١٩٩٥م). علم الدلالة. ترجمة. صبري إبراهيم. دار المعرفة الجامعية.
- (١٤) الجرجاني، علي بن محمد الشريف. (١٩٨٣م). التعريفات. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- (١٥) جلال الدين السيوطي، عبد الرحمان بن الكمال. (١٩٩٢م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق. محمد جاد المولى وآخرون. ط ٢. المكتبة العصرية، بيروت.
- (١٦) حامد هلال، عبد الغفار. (د.ت.). علم الدلالة اللغوية. (د.ط.). دار الفكر، القاهرة.
- (١٧) الحمد، محمد بن إبراهيم. (٢٠٠٩م). فقه اللغة مفهومه موضوعاته وقضاياها. ط ٢. دار خزيمه، الرياض.

- ١٨) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. (١٩٨٦م). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق. د. عبد الفتاح الحلو، راجعه: مصطفى حجازي. مطبعة، حكومة الكويت.
- ١٩) سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (١٩٨٢م). الكتاب. تحقيق. عبد السلام محمد هارون، ط ٢. مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٢٠) الصالح، صبحي. (١٩٨٩م). دراسات في فقه اللغة. ط ١٢. دار العلم للملايين، بيروت.
- ٢١) عبد التواب، رمضان. (١٩٩٩م). فصول في فقه اللغة. ط ٦. مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٢٢) فريد عوض، حيدر. (٢٠٠٥م). علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية. مكتبة الآداب، القاهرة.
- ٢٣) الفيروز أبادي. (د.ت). القاموس المحيط. (د.ط). دار العلم للجميع، بيروت.
- ٢٤) مجمع اللغة العربية. (د.ت). المعجم الوسيط. (د.ط). دار الدعوة.
- ٢٥) محمد سعد، محمد. (٢٠٠٢م). في علم الدلالة. ط ١. مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- ٢٦) محمد، رشاد الحمزاوي. (١٩٨٦م). من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا. ط ١. دار الغرب الإسلامي.
- ٢٧) محمود، عكاشة. (د.ت). الدلالة اللفظية. مكتبة الانجلو المصرية، (د.ط).
- ٢٨) وافي، علي عبد الواحد. (١٩٤٥م). فقه اللغة. ط ١. دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.